أثر مكونات السياسة المالية علي النمو الاقتصادي في الجزائر

سعود الحميدي سعود جلال

طالب دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل

محمد عبد الحفيظ محمد السمان

استاذ الاقتصاد الزراعي وعميد كلية الزراعة – جامعة سوهاج

حسن موسي رضوان

مدرس الاقتصاد الزراعي بالمعهد العالي للتعاون والإرشاد الزراعي بأسيوط

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الي تسليط الضوء علي السياسة المالية وتحديد أثرها علي النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لإبراز متغيرات السياسة المالية الأكثر أهمية التي تلعب دوراً أساسيا في زيادة معدل النمو الاقتصادي لاسيما في المدي الطويل، وكذا المتغيرات التي تؤثر سلبا علي حجم هذا الناتج. تبين وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة الايرادات العامة تقدر بحوالي ٢٦٦.٤ مليار دج، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ٦,٥%، كما تبين وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة النفقات العامة تقدر بحوالي ٣٤٣.٥ مليار دج، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ٨,١%، بالإضافة الي وجود تأثير معنوية علي الناتج المحلي الإجمالي لكل من الايرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة العامة.

الكلمات الإفتتاحية: السياسة المالية – النمو الإقتصادى – الجزائر

Abstract

The Effect of Fiscal Policy Components on Economic Growth in Algeria

This study aims to shed light on the fiscal policy and determine its impact on economic growth in Algeria, in order to highlight the most important fiscal policy variables that play a

fundamental role in increasing the rate of economic growth, especially in the long term, as well as the variables that negatively affect the size of this product. It was found that there was a statistically significant increase in the value of public revenues estimated at about 266.4 billion DZD, with an annual increase rate of about 6.5%, and a statistically significant increase in the value of public expenditures, estimated at about 343.5 billion DA, at an annual increase rate of about 8.1% In addition, there is a significant impact on the gross domestic product of both public revenues, public expenditures and the net public budget.

المقدمة:

تعد السياسة الاقتصادية العامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية وأجتماعية معينة متمثلة في سياسة نقدية وسياسة تجارية وسياسة مالية حيث تعتبر السياسة المالية عنصراً أساسيا في السياسة الاقتصادية للدولة في الاقتصاد فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكييف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وتكييف

نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره، وتسعي الي تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها، لما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي الي الأمام في إطار المبادي التي تتبناها والأسس التي تقوم عليها.

وقد ارتبط تطور مفهوم السياسة المالية ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في الاقتصاد ، حيث انتقال دورها من " الدولة الحارسة" إلى " الدولة المتدخلة " أدي إلى انهيار مبدأ الحياد المالي الذي يركز على ضرورة مبدأ توازن الميزانية ، وفي المقابل ظهر مفهوم المالية التعويضية من قبل كينز خلال فترة الكساد العظيم (١٩٢٩. ١٩٣٣) ويقوم هذا المفهوم على فكرة الانفاق العام التعويضي الذي يهدف غلى تعويض الانخفاض في الاستثمار الخاص[١].

وتمثل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي قضية اساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين وصناع القرار، فقد اختلفت نماذج النمو حول مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي ، ففي اطار نماذج النمو النيوكلاسيكيه يتحدد معدل نمو حالة الثبات او الاستقرار للاقتصاد بواسطة عاملين خارجيين ، وهما: معدل النمو السكاني ووتيرة التقدم التكنولوجي ، ونظرا لأن هذين العاملين مستقلين عن قرارات الأعوان الاقتصادية ،فلا يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، ولكن في المدى القصير خلال مرحلة انتقال الاقتصاد

[١] - معط الله أمال ، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (١٩٧٠- ٢٠١٢) ، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقا يد : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، ٢٠١٤.

إلى حالة الثبات أو الاستقرار ، فإن السياسة المالية يمكنها تحديد معدل النمو من خلال تقديم حوافز للأعوان الاقتصادية للاستفادة بشكل أكبر من القدرات والطاقات [٢].

الإشكالية:

نظرا لعجز القطاع العام لوحده عن القيام بعملية تحقيق التوزان اقتصادي والوصول الي أقصي درجات التقدم والنمو الاقتصادي وهو الأمر الذي حتم علي الجزائر إشرك القطاع الخاص وقد استخدمت أدوات السياسة المالية لهذا الغرض وفي هذا الإطار يمكن طرح الي إي مدى ساهمت السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

فرضيات الدراسة:

تقتضي معالجة الموضوع صياغة مجموعة من الفرضيات هي حصيلة مجموعة من القراءات وابزر هذه الفرضيات:

تعتبر السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية الناجحة المتبعة في الجزائر.

النمو الاقتصادي يمثل الزيادة الحقيقية في الدخل القومي.

ساهمت السياسة المالية المطبقة بمختلف أدواتها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

[٢] - مرجع سابق ، ص١٤.

تهدف هذه الدراسة الي تسليط الضوء علي السياسة المالية وتحديد أثرها علي النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لإبراز متغيرات السياسة المالية الأكثر أهمية التي تلعب دوراً أساسيا في زيادة معدل النمو الاقتصادي لاسيما في المدي الطويل، وكذا المتغيرات التي تؤثر سلبا علي حجم هذا الناتج.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال الدور الذي أصبحت تلعه السياسة المالية في التأثير علي النمو الاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدتها نظريات النمو، وما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر أنها جاءت لتظهر مدي فعالية السياسة المالية التوسعية في تغزيز النمو الاقتصادي للبلد.

المبحث الأول : الإطار التحليلي للسياسة المالية والنمو الاقتصادي:

أولاً: تعريف السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية علي أنها كافة الوسائل التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في حجم الطلب الإجمالي، والتأثير في مستوي الاستخدام القومي وحجم الدخل القومي.

كما عرفت السياسة المالية على أنها : تلك السياسات والأجراءات المدروسة والمتعمدة والمتصلة بمستوى او نمط الأنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية أو مستوى او هيكل الأيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.

وقد عرفت أيضا علي أنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

من التعريفات السابقة يمكن اشتقاق تعريف شامل للسياسة المالية حيث تعرف أنها: مجموعة من الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعي لتحقيقها.

ثانيا: تعريف النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي أنه عبارة عن زيادة في معدل الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدي استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية كلما انخفضت ممعدلات النمو في الدخل القومي.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين بدولة ما في فترة معينة من الزمن.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة:

المطلب الاول: تطور رصيد الميزانية في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٧):

أولاً: تطور الايرادات العامة:

تشير البيانات المدونة في الجدول رقم (١) أن إجمالي قيمة الايرادات العامة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ١٥٠٥,٥ مليار دج عام ٢٠٠١، وحد أقصي بلغ حوالي ٦٣٣٩,٣ مليون دج عام ٢٠١٢، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٤٨٠١.٠٧ مليار دج. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في الجدول رقم (٤) يتضح وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة الايرادات العامة تقدر بحوالي ٢٦٦.٤ مليار دج، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ٦,٥%، ويشير معامل التحديد (ر٢) إلي أن حوالي ٦٦% من التغيرات الحادثة تعزي إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

ثانياً: تطور النفقات العامة:

تشير البيانات المدونة في الجدول رقم (١) أن إجمالي قيمة النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ١١٧٨,١ مليار دج عام ٢٠٠٠، وحد أقصي بلغ حوالي ٧٦٥٦,٣ مليون دج عام ٢٠١٥، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٤٢٤٩.٣ مليار دج. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في الجدول رقم (٤) يتضح وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة النفقات العامة تقدر

بحوالي ٣٤٣.٥ مليار دج، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ٨,١%، ويشير معامل التحديد (ر٢) إلي أن حوالي ٥٦% من التغيرات الحادثة تعزي إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

ثالثا: صافي الموازنة العامة:

يوضح الجدول(١) ان الموازنة العامة سجلت فائضا خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٨) بسبب ارتفاع اسعار النفط وتزايد الايرادات النفطية كما ان اغلب التخصيصات كانت استهلاكية فضلا عن ضعف امكانيات التنفيذ للمشروعات الاستثمارية ،لذلك فان الموانة العامة سجلت عجز خلال السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٧).

الجدول رقم (١) تطور رصيد الميزانية في الجزائر(٢٠٠٠-٢٠١٧)

السنوات	الايرادات العامة	النمو السنوي%	النفقات العامة	النمو السنوي%	صافي الموازنة العامة
٢٠٠٠	١٥٧٨.١	-	١١٧٨.١	-	٤٠٠
٢٠٠١	١٥٠٥.٥	٤.٦-	١٣٢١	١٢.١	١٨٤.٥
٢٠٠٢	١٦٠٣.٢	٦.٥-	١٥٥٠.٦	١٧.٤	٥٢.٦
٢٠٠٣	١٩٧٤.٤	٢٣.٢	١٧٥٢.٧	١٣	٢٢١.٧
٢٠٠٤	٢٢٢٩.٧	١٢.٩	١٨٩١.٨	٧.٩	٣٣٧.٩
٢٠٠٥	٣٠٨٢.٦	٣٨.٣	٢٠٥٢	٨.٥	١٠٣٠.٦
٢٠٠٦	٣٦٣٩.٨	١٨.١	٢٤٥٣	١٩.٥	١١٨٦.٨
٢٠٠٧	٣٦٨٧.٨	١.٣	٣١٠٨.٥	٢٦.٧	٥٧٩.٣
٢٠٠٨	٥١٩٠.٥	٤٠.٧	٤١٩١.٧	٣٤.٨	٩٩٨.٨

٢٠٠٩	٣٦٧٦	٢٩.٢-	٤٢٤٦.٣	١.٣	٥٧٠.٣-
٢٠١٠	٤٣٩٢.٩	١٩.٥	٤٤٦٦.٩	٥.٢	٧٤-
٢٠١١	٥٧٩٠.١	٣١.٨	٥٨٥٣.٦	٣١	٦٣.٥-
٢٠١٢	٦٣٣٩.٣	٩.٥	٧٠٥٨.١	٢٠.٦	٧١٨.٨-
٢٠١٣	٥٩٥٧.٩	٦.٠٢	٦٠٢٤.١	١٤.٧-	٦٦.٢-
٢٠١٤	٥٧٣٨.٤	٣.٧-	٦٩٩٥.٧	١٦.١	١٢٥٧.٣-
٢٠١٥	٥١٠٣.١	١١.١-	٧٦٥٦.٣	٩.٤	٢٥٥٣.٢-
٢٠١٦	٥٠٤٢.٢	١.٢-	٧٢٩٧.٤	٤.٧-	٢٢٥٥.٢-
٢٠١٧	٦١٨٢.٨	٢٢.٦	٧٣٨٩.٣	١.٣	١٢٠٦.٥-
المتوسط	٤٠٣٩,٧	-	٤٢٤٩,٣	-	-

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصاديوالنقدي الجزائري، عداد متفرقة.

جدول رقم (٢): الإتجاه الزمني العام لتطور رصيد الميزانية في الجزائر(٢٠٠٠-٢٠١٧)

البيان		المعادلة	ر٢	ف	معدل التغير السنوي(%)
	الايرادات العامة	ص^ه= ١٧٦١,٦ + ٢٦٦,٤س ه (٥,٦)**	٠,٦٦	٣١,٠١**	٦.٥
	النفقات العامة	ص^ه= ١٣١٠.٤ + ٣٤٣.٥ س ه (٤,٥٢)**	٠,٥٦	٢٠,٥**	٨.١

حيث صه تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة ه ،

س هـ تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ٢٠، ر٢ تشير إلي معامل التحديد.
المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (١).

ان التوازن الهيكلي في الميزانية العامة للدولة هو مقارنة بين عجز الموازنة وفائضها تأشير أداء السياسة المالية وقدرتها في تحقيق النمو الاقتصادي، لكن التوجهات الحديثة في المالية العامة ترى ان دور الموازنة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل لم يعد التوازن الهيكلي توازنا كميا بين الايرادات المخططة والنفقات المرغوبة،وانما هو حالة هيكلية لابد ان تحقق تماثلا في اداء القطاعات الاقتصادية من خلال حجم الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه لتتحقق الحالة المثلى في استغلال قدرات الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٧):

تشير البيانات المدونة في الجدول رقم (١) أن قيمة إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ٤١٢٣,٥ مليار دج عام ٢٠٠٠، وحد أقصي بلغ حوالي ١٨٨٧٨,٦ مليون دج عام ٢٠١٧، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٠٩٦٦ مليارد ج. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في الجدول رقم (٤) يتضح وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة الايرادات العامة تقدر بحوالي ٧٧٧.٢ مليار دج، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ٨,١%، ويشير معامل

التحديد (ر٢) إلي أن حوالي ٥٨% من التغيرات الحادثة تعزي إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

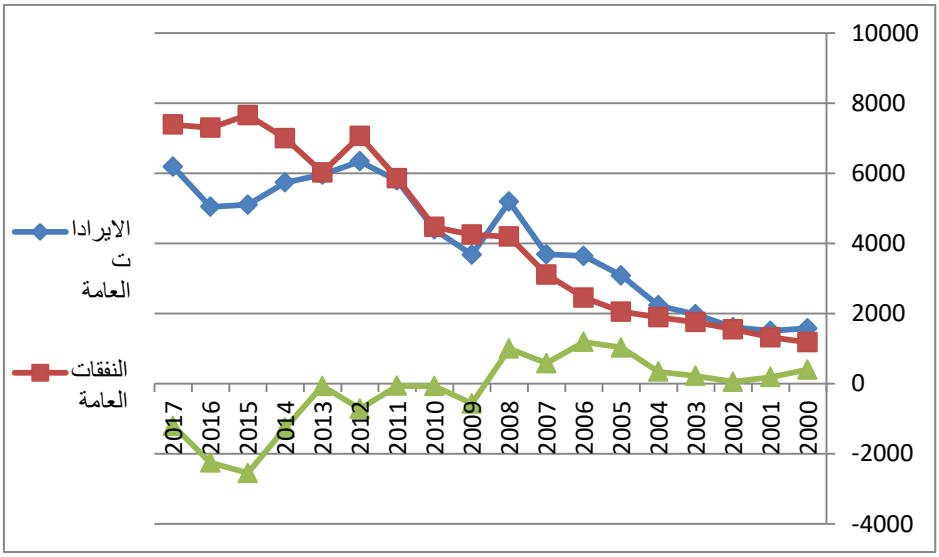

الشكل رقم (١) تطور رصيد الميزانية في الجزائر(٢٠٠٠-٢٠١٧)

كما تشير بيانات نفس الجدول الي أن معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ٢% عام ٢٠٠٦، وحد أقصي بلغ حوالي ٥.٢% عام ٢٠٠٤، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣,٤%. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في الجدول رقم (٤) لم تثبت معنوية النموذج.

المطلب الثاني : أثر ادورات السياسة المالية علي النمو الاقتصادي في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٧):

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج لقياس أثر أدوات السياسة المالية علي النمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بينهما في الجزائر

الجدول رقم (٣) تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٧)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الاقتصادي %
٢٠٠٠	٤١٢٣.٥	٢.٢
٢٠٠١	٤٢٦٠.٨	٢.٦
٢٠٠٢	٤٥٤١.٩	٤.٧
٢٠٠٣	٥٢٦٦.٨	٦.٩
٢٠٠٤	٦١٢٧.٥	٥.٢
٢٠٠٥	٤٥٦٤.٦	٥.١
٢٠٠٦	٨٥١٤.٨	٢
٢٠٠٧	٩٣٦٦.٦	٣
٢٠٠٨	١١٠٧٧.١	٢.٤
٢٠٠٩	١٠٠٠٦.٧	٢.١
٢٠١٠	١٢٠٣٤.٥	٣
٢٠١١	١٤٥١٩.٨	٢.٤
٢٠١٢	١٦٢٠٨.٧	٢.٦
٢٠١٣	١٦٥٦٩.٢	٢.٨
٢٠١٤	١٧٢٢٨.٦	٣.٨
٢٠١٥	١٦٧٠٢.١	٣.٩
٢٠١٦	١٧٤٠٦.٨	٣.٦
٢٠١٧	١٨٨٧٦.٦	٢.٦
المتوسط	١٠٩٦٦	٣.٤

المصدر: البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الاقتصادية، http:// data.albankaldawli.org/country/Algeria.

جدول رقم (٤): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٧)

البيان	المعادولة	ر٢	ف	معدل التغير السنوي(%)
الناتج المحلي الإجمالي	ص^هـ= ٤٣١٦,٧ + ٧٧٧,٢سهـ (٤,٧)**	٠,٥٨	٢٢,١**	٧.١
معدل النمو الاقتصادي %	ص^هـ= ٣,٩ – ٠,٠٧سهـ (١,١٤-)	٠,٠٧	١,٣١	–

حيث صهـ تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة هـ ،

سهـ تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ٢٠، ر٢ تشير إلي معامل التحديد.

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٣).

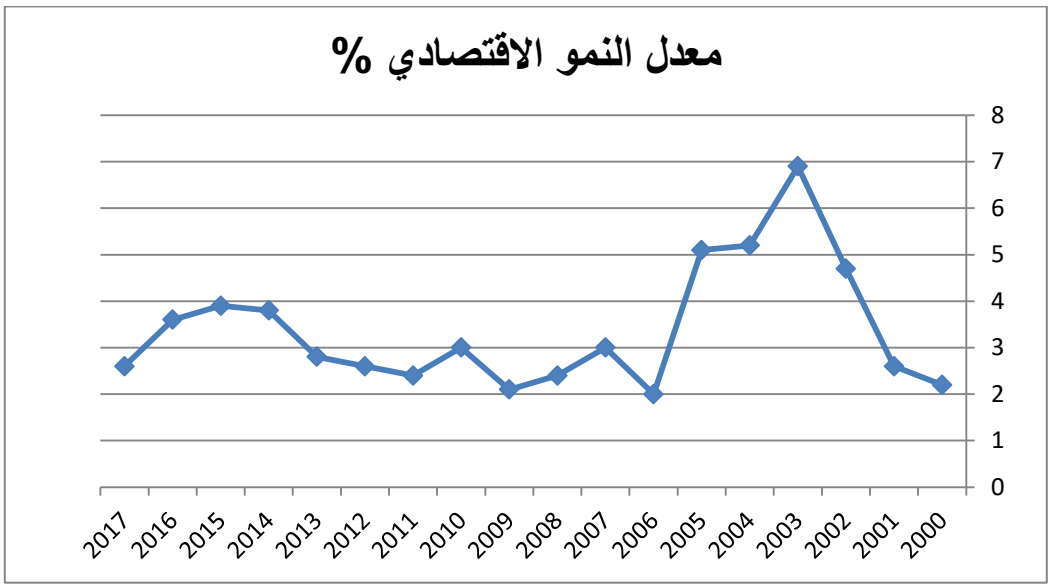

الشكل رقم (٢): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٧)

اولاً: الصيغة الرياضية للنموذج القياسي:

GDP= F (REV, DEP, DEF)

GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

REV : الايرادات العامة.

DEP: النفقات العامة.

DEF: صافي الموازنة العامة

اولاً: اختبارات السكون جدر الوحدة:

يعد اختبار جذر الوحدة الإجراء الأولي في تقدير وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار السلاسل الزمنية طويل الأجل. هو التأكد من سكون السلسلة الزمنية بهدف عدم الوقوع في فخ الانحدار الزائف الذي يظهر في حال عدم سكون السلسلة الزمنية، وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية الإ أن أكثرها أهمية وشيوعا علي مستوي واسع اختبار ديكي فولر.

١- اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF):

لغرض اختبار جذر الوحدة علي متغيرات النموذج تم تكوين الجدول التالي رقم(٥) أن متغيرات الدراسة ساكنة وهذا ما يدل علية قيم (tau) المحسوبة التي كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوي معنوية (٥%)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد خلو السلاسل الزمنية للمتغيرات من جذر الوحدة وبالتالية سكونها.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك بطريقة جاهانسون:

حيث سيتم ذلك من خلال اختبار قيمة الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمي، والتي يمكن من خلالها إمكانية قبول الفرض العدم الذي تشير الي عدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوي معنوية 0.05، الجدول رقم يوضح:

١- أختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والايرادات العامة:

أ- اختبار الأثر: تشير نتائج اجتبار الأثر الي رفض فرضية العدم (r=0)، التي تشير الي وجود علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر تساوي ٨.١٧ وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي ١٥.٤٩، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة. وذلك لأن قيمة الأثر (٠.١٨) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (٣.٨٤) عند مستوي معنوية 0.05 ، وبالتالي يظهر اختبار قيمة الأثر وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

الجدول (٥) نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	اختبار جذر الوحدة	ADF		
		معملة الاختبار	٥% معلمة الاختبار عند	القيمة الاحتمالية
GDP	Level	-2.177	-3.052	0.220
	Deff 1st	-3.311	-3.119	0.036
REV	Level	-1.055	-3.052	0.707

	Deff 1st	-4.412	-3.065	0.004
DEP	Level	-0.455	-3.05	0.877
	Deff 1st	-4.681	-3.081	0.003
DEF	Level	-1.336	-3.052	0.587
	Deff 1st	-4.224	-3.065	0.006

المصدر: اعتمادا علي برنامج Eviews

ب–اختبار القيمة الذاتية العظمي: من خلال هذا الاختبار توصلنا الي رفض فرضية العدم (r=0) والتي تشير الي عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الذاتية العظمي (٧.٩٨) وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي (١٤.٢٦)، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، وذلك لأن القيمة الذاتية العظمي (٠.١٨) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (٣.٨٤) عند مستوي معنوية 0.05 ومنه يمكن القول أنه توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

٢–أختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة:

أ– اختبار الأثر: تشير نتائج اجتبار الأثر الي رفض فرضية العدم (r=0)، التي تشير الي عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر تساوي ١٧.٧٠ وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي ١٥.٤٩، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة

للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة. وذلك لأن قيمة الأثر (٠.٠٦) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (٣.٨٤) عند مستوي معنوية 0.05 ، وبالتالي يظهر اختبار قيمة الأثر وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ب- اختبار القيمة الذاتية العظمي: من خلال هذا الاختبار توصلنا الي رفض فرضية العدم (r=0) والتي تشير الي وجود علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الذاتية العظمي (١٧.٦٧) وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي (١٤.٢٦)، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي والايرادات العامة، وذلك لأن القيمة الذاتية العظمي (٠.٠٦) الحرجة للاختبار (٣.٨٤) عند مستوي معنوية 0.05 ومنه يمكن القول أنه توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

الجدول رقم (٦) اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين النمو الاقتصادي وكل من الايرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة العامة

المتغيرات	فرضية العدم	القيمة الذاتية	قيمة الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر عند ٥%	القيمة الذاتية max	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية عند

(%٥						
14.26	7.98	15.49	8.17	0.39	R=0	**GDP&REV**
3.84	0.18	3.84	0.18	0.01	R≤ 1	
14.26	17.67	15.49	17.7	0.66	R=0	**GDP&DEP**
3.84	0.06	3.84	0.06	0.004	R≤ 1	
14.26	8.50	15.49	8.50	0.41	R=0	**GDP&DEF**
3.84	0.0007	3.84	0.0007	0.0004	R≤ 1	

المصدر: اعتمادا علي برنامج Eviews.

٣- أختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي و صافي الموازنة العامة:

ت-اختبار الأثر: تشير نتائج اجتبار الأثر الي رفض فرضية العدم (r=0)، التي تشير الي وجود علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر تساوي ٨.٥٠ وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي ١٥.٤٩، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي وصافي الموازنة العامة. وذلك لأن قيمة الأثر (٠.٠٠٠٧) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (٣.٨٤) عند مستوي معنوية 0.05 ، وبالتالي يظهر اختبار قيمة الأثر وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ث- اختبار القيمة الذاتية العظمي: من خلال هذا الاختبار توصلنا الي رفض فرضية العدم (r=0) والتي تشير الي عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الذاتية العظمي (٨.٥٠) وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند

مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي (١٤.٢٦)، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي والايرادات العامة، وذلك لأن القيمة الذاتية العظمي (٠.٠٠٠٧) الحرجة للاختبار (٣.٨٤) عند مستوي معنوية 0.05 ومنه يمكن القول أنه توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ثالثا: أنواع الدوال الممكنة للجمع بين مغير النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية:

في هذا الشق سوف نستعرض جميع الضيغ الرياضية جميع الصيغ الرياضية المتاحة (في حدود الانحدار البسيط) لتقييد العلاقة بين متغير حجم الناتج المحلي الاجمالي (Y)، جميع متغيرات السياسة المالية(الايرادات العامة، الفقات العامة، صافي الموازنة العامة) كل علي حدي باستخدام طريقة المربعات الصغري.

١ – العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات العامة:

تشير معادلة المقدرة للانحدار البسيط أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات العامة علاقة طرديا، وهذا يعني أن كلما زادت قيمة الايرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢.٩٣ مليار دج.

أ– المعنوية الكلية :

يمكن إختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر، ونلاحظ من النموذج المقدر أن الإحتمالية الإحصائية لفيشر تقدر ب ١٢٥,٥وهي عند مستوي معنوية أقل من مستوى المعنوية ٥ % ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

ب–معامل التحديد "قوة إرتباط النموذج" :

إن المعادلة المقدرة $GDP = \beta0 + \beta2REV$ تفسر لنا ٨٧.٩% من التغيرات الإجمالية للمتغير التابع GDP في الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٧ وهي تعبر عن جودة توفيق ضعيفة لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة الأخرى غير الداخلة في المعادلة.

٢–العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة:

تشير معادلة المقدرة للانحدار البسيط أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة علاقة طرديا، وهذا يعني أن كلما زادت قيمة النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢.١٩ مليار دج.

أ– المعنوية الكلية :

يمكن إختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر، ونلاحظ من النموذج المقدر أن الإحتمالية الإحصائية لفيشر تقدر ب ٤٩٤,٥وهي عند مستوي معنوية أقل من مستوى المعنوية ٥ % ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

الجدول رقم (٦) العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4550	-0.765696	1144.341	-876.2178	C
0.0000	11.20140	0.261716	2.931590	X1
10966.48	Mean dependent var		0.886903	R-squared
5359.186	S.D. dependent var		0.879834	Adjusted R-squared
17.99657	Akaike info criterion		1857.758	S.E. of regression
18.09550	Schwarz criterion		55220209	Sum squared resid
18.01021	Hannan-Quinn criter.		-159.9691	Log likelihood
0.974860	Durbin-Watson stat		125.4714	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من أعداد الباحث حسب معطيات الجدول السابق ، اعتمادا علي برنامج Eviews.

معامل التحديد "قوة إرتباط النموذج" :

إن المعادلة المقدرة $GDP = \beta 0 + \beta 2\text{DEP}$ تفسر لنا ٩٦.٦٦% من التغيرات الإجمالية للمتغير التابع GDP في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧ وهي تعبر عن جودة توفيق ضعيفة لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة الأخرى غير الداخلة في المعادلة.

الجدول رقم (٧) العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)

		Included observations: 18

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0033	3.451980	478.1695	1650.631	C
0.0000	22.23682	0.098590	2.192334	DEP
10966.48	Mean dependent var		0.968657	R-squared
5359.186	S.D. dependent var		0.966698	Adjusted R-squared
16.71332	Akaike info criterion		977.9925	S.E. of regression
16.81225	Schwarz criterion		15303508	Sum squared resid
16.72696	Hannan-Quinn criter.		-148.4199	Log likelihood
2.362931	Durbin-Watson stat		494.4764	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من أعداد الباحث حسب معطيات الجدول السابق ، اعتمادا علي برنامج Eviews.

٣- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و صافي الموازنة العامة:

تشير معادلة المقدرة للانحدار البسيط أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وصافي الموازنة العامة علاقة عكسية، وهذا يعني أن كلما زادت قيمة العجز في صافي الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الي نقص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٣.٦٠ مليار دج.

أ- المعنوية الكلية :

يمكن إختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر، ونلاحظ من النموذج المقدر أن الإحتمالية الإحصائية لفيشر تقدر ب ١٦,١٣وهي عند مستوي معنوية أقل من مستوى المعنوية ٥ % ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

ب-معامل التحديد "قوة إرتباط النموذج" :

إن المعادلة المقدرة $GDP = \beta0 + \beta2DEF$ تفسر لنا ٤٧.٠٩% من التغيرات الإجمالية للمتغير التابع GDP في الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٧ وهي تعبر عن جودة توفيق ضعيفة لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة الأخرى غير الداخلة في المعادلة.

الجدول رقم (٨) العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و صافي الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠١٧)

		Included observations: 18		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	10.88836	937.7889	10210.99	C
0.0010	-4.016971	0.897303	-3.604439	X
10966.48	Mean dependent var		0.502117	R-squared
5359.186	S.D. dependent var		0.470999	Adjusted R-squared
19.47869	Akaike info criterion		3897.867	S.E. of regression
19.57762	Schwarz criterion		2.43E+08	Sum squared resid
19.49233	Hannan-Quinn criter.		-173.3082	Log likelihood
0.749546	Durbin-Watson stat		16.13606	F-statistic
			0.000996	Prob(F-statistic)

المصدر: من أعداد الباحث حسب معطيات الجدول السابق ، اعتمادا علي برنامج Eviews.

المـــــراجع

المراجع باللغة العربية:

١– هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠.

٢- هشام مصطفي الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الاولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٧.

٣- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط١، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٠.

٤- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط٦، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٥.

٥- السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٧.

٦- حربي محمد موسي عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط١، دار البداية، الأردن،٢٠١٤.

المراجع باللغة الانجليزية:

(1) Paul Massé , Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle, Tome 1, Editions l'harmattan, Paris, 2011,

(2)Simon Kuznets, Modern Economic Growth: Findings and Reflections, The American Economic Review, vol 63, No 3, 1973.

(3) David Edward O'connor, The Basics of Economics, Greenwood Publishing Group, Inc, USA, 2004.

(4) Fidelis Ezeala-Harrison, Economic Development: Theory and Policy Applications, Greenwood Publishing Group, Inc, USA, 1996.